اسم المقال: دور الدولة في التحول الديمقراطي: العراق بعد عام 2003 أنموذجاً
اسم الكاتب: أ.د. حميد نفل النداوي، م.م. صبا حميد التميمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7655
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 00:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الدولة في التحول الديمقراطي :العراق بعد عام 2003 أنموذجا▽

The role of the state in democratic transformation:

Iraq after 2003 as a model

أ.د حميد نفل النداوي*
Prof.Dr. Hameed Nafal al_Nidawi

م.م صبا حميد التميمي **
Saba Hameed al_Timimi

الملخص :

ان الديمقراطية عملية نمو اجتماعي وحضاري ترتقي اليه الدول التي تحاول بناء واقعها بناء سليم ضمن مرتكزات واضحة تمنح من خلالها الشعب حق اختيار شكل النظام السياسي الذي يوفر ارضية مناسبة يرتكز عليها ويمنحها قدرة الترابط الوثيق بين مكونات المجتمع ، تمتد جذور الديمقراطية في العراق الى بداية النظام الملكي عام 1921 ولكن كثرة الانقلابات العسكرية التي حدثت وتحول النظام الى جمهوري غاب فيه اي شكل من اشكال الديمقراطية ، وانقضت تلك الفترة بتحول جرى بتدخل عسكري خارجي ، اذ لا نستطيع ان نعده نمو طبيعي ، لان هناك ارادة خارجية فرضت القرار مع القناعة بأن هناك ارادة وطنية داخلية تنشد التحول الجديد تداخلت مع الارادة الخارجية التي فرضت نفسها على الواقع وهي بالنتيجة مشوبة بالكثير من الاشكاليات يتوجب ايجاد الحلول لها والالتزام بمبادئ النظام الديمقراطي من اجل تحقيق التحول الديمقراطي السليم .

الكلمات المفتاحية : الدولة _ التحول الديمقراطي _ الحرية _ المواطنة

Abstract:

Democracy is a process of social and civilizational growth to which countries that try to build their reality rise to it in a sound structure within clear foundations through which the people are given the right to choose the form of the political system that provides an appropriate ground on which to base it and gives them the ability to closely interrelate the components of society . The roots of democracy in Iraq extend to the beginning of The monarchy in 1921 , but there were many military coups that took place and the regime turned into a republic in which any form of democracy was absent .That period ended with a transformation that took place through external military intervention . You cannot consider it natural

▽ تاريخ التقديم : 2024/10/13 تاريخ القبول: 2024/11/9 تاريخ النشر: 2024/12/31

* الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية
** الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية saba.hameed@uomustansiriyah.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

growth , because there was an external will that imposed the decision with the conviction that there was a will .An internal patriotism seeking a new transformation has interfered with external will that imposed itself on reality , and as a result it is tainted with many problems for which solutions must be found and adherence to the principles of the democratic system in order to achieve a sound democratic transformation

Key words : The state ,democratic transformation , freedom , citizenship.

المقدمة :

أجمعت الكثير من الدراسات إن الشروع في مسيرة التحول الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية لا يمكن ان يضطلع به فاعل من الفواعل الاساسية لتحقيق هذه المهمة (الدولة _منظمات المجتمع المدني _ النخب السياسية والثقافية وغيرها) ، ودلت التجارب التاريخية إن الدولة قد لعبت الدور البارز في مختلف هذه التحولات (رأسمالية _ فردية _ اجتماعية) ففي هذه التجارب تم ارساء اسس الدولة ومؤسساتها ثم بدأ التحول تدريجياً نحو الديمقراطية ، وتعد تجربة التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 من التجارب التي تكشف بشكل واضح غياب دور الدولة وعدم تمكينها من انجاز هذه المهمة نتيجة السياسات الخاطئة التي انتهجتها الولايات المتحدة والطبقة السياسية العراقية التي من المفترض شروعها بإعادة بناء الدولة على اسس وطنية وديمقراطية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والعرقية .

اهمية البحث :

اهمية البحث تنطلق من دور الدولة في التحول الديمقراطي الذي حصل في العراق ، وبما ان التحول لم يأتي بصورة طبيعية بل جاء بإرادة خارجية وبطريقة ادت الى ضعف وهشاشة الدولة.

هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان دور الدولة المحوري والأساسي في عملية التحول الديمقراطي اذا ما توفرت السياسات التي تفسح المجال امام مؤسسات الدولة لكي تضطلع بدورها في بناء عملية التحول الديمقراطي .

مشكلة البحث :

تنطلق اشكالية البحث من تباين الاراء حول دور الدولة في عملية التحول الديمقراطي ، اذ ان هناك رأي يؤكد على الدور الفاعل لها والرأي الاخر عدم وجود دور فاعل لها ، وبناءاً على ذلك نطرح تساؤل هل

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يمكن للدولة التي تحمل في سلوكها التعدد الطائفي والعرقي والتي لم تبلغ بعد مرحلة الدولة الحديثة ان تضطلع بمهمة التحول الديمقراطي ؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الدولة ومؤسساتها تمتلك القدرة على انجاز مهمة التحول الديمقراطي بالتعاون والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني والقوى المدنية الديمقراطية بما يتوافر لها من امكانيات سياسية واقتصادية وثقافية .

الاطار المنهجي للبحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي واشتراطات التحول الديمقراطي في العراق وبيان دور الدولة في ذلك .

هيكلية البحث :

تنقسم الدراسة الى نقطتين :

اولاً : ماهية الديمقراطية والتحول الديمقراطي

1 : دراسة في مفاهيم الديمقراطية والحرية والتحول الديمقراطي

2 : مبادئ وأسس النظام الديمقراطي

ثانياً : الدولة واشتراطات التحول الديمقراطي

1 : بناء الدولة ضرورة تاريخية

2 : اشتراطات التحول الديمقراطي في العراق

اولاً : ماهية الديمقراطية والتحول الديمقراطي .

كشف التاريخ الانساني عن وجهين متناقضين للعلاقات الانسانية احدهما يعبر عن الحرية والآخر يعبر عن القهر والاستبداد ، ومن اجل ذلك كان التاريخ الانساني سلسلة من الصراعات بين هذين الوجهين ، لهذا لا يمكن الاتفاق مع الفكرة التي تقول ان الديمقراطية لا تولد جاهزة من رحم نظام الاستبداد الفاسد وإنما تحتاج الى بناء نظري وعملي ، فهذه العملية لم ولن تتحقق بوصفة جاهزة ، بل هي في واقع الامر صيرورة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية معقدة ، لهذا سنناقش في هذا المبحث مفاهيم الديمقراطية والحرية والتحول الديمقراطي فضلاً عن مبادئ النظام الديمقراطي في مطلبين .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1_ دراسة في مفاهيم الديمقراطية والحرية والتحول الديمقراطي :

أ _ الديمقراطية .

الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صوراً وتطبيقات متباينة ، وان كان في جوهره مثل اعلى يتمثل في المساواة بين البشر في فرص الحياة وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتسمح للإنسان ان يطور امكانيته وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات [1] .

ان تعريف الديمقراطية فيه شيء من الصعوبة والغموض ، لان لكل بلد شكله المناسب من الحكم الديمقراطي، وعليه لا يمكن ان يكون هناك تعريف محدد لكل المجتمعات العالمية ، لأنها شكل غير جامد وليست مضموناً عقائدياً ثابتاً ، فالديمقراطية لا تنفي عقائد الشعوب وقيمها ، بل انها تساعد على تنمية الثقافات الوطنية ، وقد قال عنها بعض المفكرين انها مفهوم يتعدى التعريف وقال آخرون مفهوم غاية في الغموض [2] ، اما (ودرو ولسن)الرئيس الامريكي الثامن والعشرون وصفها بقوله (الديمقراطية بدون شك الصيغة الاكثر صعوبة في انظمة الحكم اذ تحتاج الى اهتمام كبير من الانسان وتتطلب صبراً وحصافة وإرادة صلبة) وتقتضي اضافة لما سبق سجية اخرى لا تدرك بيسر ، اي يقضه وإرادة فعالة من اجل الحرية [3].

اما تعريف (ارسطو) للديمقراطية اول تعريف لها بعد ان اطلق عليها هذا الاسم ، الديمقراطية نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه ، ان تلك الصورة المثالية للديمقراطية يجمع اليوم الدارسين للديمقراطية كافة انها لم تتحقق في الماضي وليست متحققة في وقتنا الحاضر ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل المنظور ، ولعل تعريف حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب يمثل الغاية التي تصبو اليها الديمقراطية دون ادعاء الوصول اليها ، وذلك لان النتائج التي تحققها اي ممارسات ديمقراطية هي في المقام الاول مؤشر على توازن القوى في ضوء التزام مجتمعي بإدارة اوجه الاختلاف سلمياً [4] ، وبهذا فالمعنى اللغوي للديمقراطية حكم الشعب لا يتطابق مع المعنى الواقعي ، ولعل روبرت ماكيفر قد عبر بصدق عن هذا الواقع حين وصف الانظمة السياسية السائدة بأنها (ليست طريقة للحكم سواء عن طريق الاغلبية ام غيرها ، ولكنها اساساً طريقة لتقرير من سيحكم فالديمقراطية السائدة اليوم هي رقابة الشعب على الحكومة)[5]

---

(1) تشارلز تيلي ، الديمقراطية ، ترجمة : محمد فاضل طباخ ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، 2010 ، ص 27.

(2) محمد ثامر ، حقوق الانسان : المبادئ العامة والأصول ، بغداد، مكتبة السنهوري ، 2012، ص 106 .

(3) نقلاً عن محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 1997 ، ص 105.

(4) علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، في مجموعة مؤلفين ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2002 ، ص15 .

(5) روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ترجمة : حسن صعب ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1996،ص220.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فالنظام السياسي القائم يمكن ان يوصف بأنه ديمقراطي الى المدى الذي يكون فيه صانعو القرارات السياسية خاضعين لرقابة شعبية فعالة .

لم تظهر الديمقراطية في المعنى الليبرالي إلا في القرن الثامن عشر عندما نادى المفكرون الاوربيون بفكرة المساواة وطالبوا بحق الشعب في اختيار حكومته والمطالبة بمساواة المواطنين في حق الاقتراع دون النظر الى اصولهم وطبقاتهم ، وبهذا فأن الديمقراطية الليبرالية تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبي وحق الاقتراع العام [1] .

اما المفهوم الماركسي للديمقراطية مجموعة المبادئ والقواعد والمؤسسات التي ترتكز عليها الانظمة الاشتراكية مستمدة قواعدها من النظرية الماركسية التي تنظر الى نشوء المجتمع الديمقراطي من خلال العمل المنظم للطبقة العاملة ويفضي الى تحرير الشعب ومنح الافراد حرية التصرف بعيداً عن مكبلات سوق العمل ، وهكذا تنتفي الحاجة او نقل الى حدها الادنى لوجود الدولة [2] .

ان الديمقراطية المعاصرة ابعد من ان تكون عقيدة شاملة وهي اقل من ان تكون نظاماً اقتصادياً اجتماعياً له مضمون عقائدي ثابت ، بل ان الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين افراد المجتمع ، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من ادارة اوجه الاختلاف في الاراء وتباين المصالح بشكل سلمي ، وتصل الديمقراطية المعاصرة الى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتفق عليها القوى الفاعلة في المجتمع وتؤسس عليها الجماعة السياسية اجماعاً كافياً [3]

مما تقدم يمكن القول يوجد هناك اجماع واسع على مفهوم الديمقراطية كنظام سياسي يعد فيه اعضاء المجتمع انفسهم متكافئين سياسياً ويحكمون بصورة جماعية ويمتلكون جميع الطاقات والموارد والمؤسسات التي يحتاجون اليها لحكم انفسهم ، ويذكر ديفيد بيثام ان الديمقراطية كانت وما تزال شكلاً للحكم يصعب جداً بناؤه وإدامته [4]، وهنا يمكن القول ان موضوعة الديمقراطية تمتد بتأريخ طويل تبلورت عبر مخاضات عسيرة من الماضي الى الحاضر صوب المستقبل ، فهي عملية تغتني باستمرار الواقع وتسعى لتغييره ،

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2008 ، ص 319.

[2] وليد شهيب الحلي وآخرون ، التربية على حقوق الانسان ، بغداد ، معهد العراق للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ، مطبعة الاحمد، 2007، ص 206

[3] عبد الوهاب الافندي ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، في مجموعة مؤلفين ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011، ص 39.

[4] المصدر نفسه، ص 40.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وإنها لم تصل بعد الى غايتها في درجة الكمال ، فالعملية لم تكتمل بعد والمهم انها تبنت كحاجة من داخل المجتمعات وإنها عملية دينامية ودائمة التطور والتغير والتبدل ، لذا فان تعريف الديمقراطية من خلال مفهومها يتحدد بجوهر الديمقراطية وقيمها ومبادئها الاساسية ، اما اشكالها وتعبيراتها فأنها تخضع لخصوصيات الامم والشعوب والظروف الخاصة بالمجتمعات (1) .

وهنا لا بد من ان نتطرق الى نظرة الفكر الاسلامي الى الديمقراطية التي تؤكد على حق الامم والشعوب في التمايز والاختلاف في النماذج والخيارات الثقافية والسياسية والحضارية وفق المنطق الليبرالي في الديمقراطية الغربية ، فأن منطق التعددية والحقوق في الاسلام سنة كونية وقانون حاكم وساند في كل عوالم المخلوقات ، وهنا نرى من المناسب ان نضع الشورى في الاسلام مقابل الديمقراطية في الفكر الغربي ، اذ ان الشورى مسألة اصولية في الاسلام ، ومما يمنحها اصوليتها ان الاصل في الاسلام العبودية لله وحده من دون شريك ، وهذه قاعدة المساواة في الحقوق بين البشر ، وفيما عدا افرادهم لله بالعبودية فهم احرار فيا بينهم وسواسية امام الشرع والحقوق ، وان مساواتهم تلك هي التي تفرض الشورى نظاماً للسياسة بينهم ، بحيث لا يستفرد احدهم بسلطة تنشأ بها عبودية او تختل بها قاعدة المساواة التي قرها الاسلام (2)

ان الشورى ارحب من الصيغة الغربية للديمقراطية ، لأنها تؤمن المشاركة الشعبية الدائمة وليست المرحلية كل اربع او ست سنوات في موعد تغير الرئيس او اعضاء البرلمان (3) ، وتنبع اوجه الاختلاف بين الشورى والديمقراطية كما يلاحظ الدكتور عبد الحميد الانصاري من كون الشورى جزئية من نظام اسلامي متكامل له فلسفته الخاصة وأهدافه ، وكذلك فان الديمقراطية نابعة من نظام له فلسفة وأهداف معينة وقد طبق كل من النظامين في بيئات مختلفة (4) .

ب_ الحرية .

الحرية هي فعل حر وتغيير يصنع حريته او ينتزع حريته بنفسه وهذا هو الوعي ، فالحرية هي الوجود الانساني والفعل الانساني من خلال تحقيق الذات (5) .

(1) رعد ناجي الجدة وآخرون ، حقوق الانسان والطفل والديمقراطية ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،2009، ص 167.
(2) عبد الاله بلقزيز ، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 2004.
(3) عبد الوهاب محمود المصري ، الشورى والديمقراطية والعلاقة بينهما ، مجلة الفكر السياسي ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ، العدد الثاني ،ص 149.
(4) عبد الحميد اسماعيل الانصاري ، الشورى وأثرها في الديمقراطية ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، ص 423.
(5) ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص 256.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ان العديد من الباحثين تحدثوا عن الحريات بشكل عام ، لكن ما يهمنا هنا في اطار الديمقراطية والتحول الديمقراطي هي حرية الرأي وحرية الصحافة اللذان هما ضمن الحريات الفكرية ، ومعنى الحرية الفكرية ان يكون للإنسان المقدرة على اظهار افكاره ، اما حرية الصحافة فتعني ان لا تكون هناك رقابة من السلطة على ما تنشره الصحف من اخبار وتحقيقات ومقالات تسهم في توعية الجماهير والرقابة على اجهزة الدولة ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة ([1]) .

الحرية في الفكر الاشتراكي لها مفهوم اخر باعتبارها الوعي والذي من خلاله يمكن السيطرة على الطبيعة وعلى المجتمع نفسه وسيطرة الانسان على الطبيعة لا تكون إلا بالعلم ، والترجمة السياسية لمشكلة الحرية في الاشتراكية هي الديمقراطية الواعية ولا تتم إلا من خلال الغاء استغلال الانسان وتحريره من الاستغلال والقهر الاجتماعي ([2]).

هناك ثمة حلقات ثلاث يصعب تصور الديمقراطية بدونها تتمثل في الحرية ، الوعي ، المشاركة فالحرية تعني يتحرر الافراد من الخوف التعصب ، الوعي يعني قدرة الناس على ممارسة الاختيار التلقائي من دون مؤثرات او اغراءات ، والمشاركة تعني ان الافراد مقتنعون بقيمة الديمقراطية وجدواها ([3]) .

ج _ التحول الديمقراطي .

هناك عدة مفاهيم تتداخل مع مفهوم التحول الديمقراطي منها الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي والتحول الليبرالي ، فالتحول الديمقراطي هو المرحلة التي تسعى فيها الدول للتحول من مرحلة اللا ديمقراطية الى مرحلة الديمقراطية ، فالنظام السياسي الذي يشهد مرحلة تحول ديمقراطي يمر بالمرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي ، باعتبار ان مرحلة التحول الديمقراطي مرحلة ما بين الانظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية ، فعندما تسعى الانظمة التسلطية للعبور من مرحلة اللا ديمقراطية الى الديمقراطية هذه المرحلة تسمى التحول الديمقراطي ، وهذه المرحلة تعاني الكثير من المثالب وقد لا تنجح او تواجه اجهاضات لكن تسعى الكثير من الدول في ظل وجود ثقافة الديمقراطية الى العبور لهذا الجانب،

(1)Lipset ,S.M , The social requisites of demoracy revisited in Einingung and Zerfall : Deutschland und Europa nach dem Ende desost – West Kgnflikts (pp.287-314)us verlag fur sozialwissenschafien , 1995,p57.

(2) ناظم الجاسور ، المصدر الاسبق ، ص 265.

(3) سليمان عبد المنعم ، الدولة المأزومة والمجتمع الحائر ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012، ص 68.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فعملية بناء الديمقراطية اصبحت في الوقت الحاضر امر ضروري لان شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني يؤدي دوراً مهماً في استمرارية ونجاح النظم الديمقراطية ([1]) .

ان الفرق بين التحول الديمقراطي والديمقراطية هو ان الحالة في التحول الديمقراطي تستوجب انهيار النظام الديكتاتوري القائم وقد يكون التحول بالطرق السلمية او بالعنف ، كما يستوجب بناء مؤسسات سياسية وقانونية تمهيد لكتابة الدستور الذي يصون الحريات الفردية ويضمن اجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة ، فالتحول هو مرحلة مؤقتة مابين تقويض نظام سياسي منهار وتأسيس نظام سياسي جديد ، وهنا يجب القول انه ليس بالضرورة ان ينتج التحول السياسي نظاماً ديمقراطياً فقد ينتج نظاماً سلطوياً جديداً ، او ينزلق نحو فوضى او حرب اهلية ، بينما الديمقراطية وكما اسلفنا تعني نظام حكم يرسخ سيادة القانون وعدم الانفراد بالسلطة ويكفل الحرية للجميع في اطار انتقال سلمي للسلطة ضمن قواعد ينص عليها دستور البلاد ، اي ان الديمقراطية تكون عندما تنجح عملية التحول الديمقراطي وفق الاتجاه الصحيح ([2]).وفي اطار الحديث عن اسباب التحول الديمقراطي فقد حدد صموئيل هنتغتون خمسة اسباب للتحول الديمقراطي ([3]):

1- نتائج العدوى : عندما يبدأ شعب دولة معينة يطالب بالديمقراطية تتأثر الدول المجاورة لها ويبدأ مواطنو تلك الدول بمطالبة حكوماتهم بالإصلاح .

2- انهيار الحكومة الاستبدادية : عندما لا يستطيع النظام القائم ان يوفر الحاجات الاساسية لمواطنيه ولا يستطيع ان يصون النظام السياسي يطال المواطنون بالإصلاح وحتى الثورة لإعادة بناء النظام .

3- النمو الاقتصادي : مفهوم الليبرالية يشير الى زيادة النمو الاقتصادي ويخلق الطبقة الوسطى التي بدورها تطالب بمنحها فرص للانخراط في العملية السياسية ، وفي هذا النوع من الحالات فأن التعبئة الاجتماعية تصبح سريعة للتقليل من شرعية الحكومة الاستبدادية .

4- خيار القادة السياسيين : يعد واحد من المفاهيم الرئيسية التي تأتي من النخبة الحاكمة خاصة عندما يصبح القادة مدركين كون التحول الديمقراطي هو العلاج الوحيد للحفاظ على النظام فيبدأ القادة السياسيون بعملية التحول الديمقراطي .

---

(1) مينا اسحق بولس ، التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية : دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية خلال الفترة (1988 حتى 2007) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2012 ، ص 48.

(2) ينظر حسنين ابراهيم ، الانتقال الديمقراطي : اطار نظري ، مركز الجزيرة للدراسات على الموقع الالكتروني
http://studies.aljazeera.net \files\arabworlddemocracy\2013\2013124953343-2014-10-8.1483.html.

(3) Huntington, s.p(1991) The third wave: Democatization in the late twentieth century.Norman: University of oklahama press, p123.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5- تأثير الجهات الفاعلة من خارج الدولة : ان الاجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية او الدول الخارجية يشكل ضغطاً على النظام الاستبدادي .

وللتحول الديمقراطي عدة خصائص اهمها :

_ عملية معقدة ونسبية تبرز نسبيتها في احتمال تعرضها لانتكاسات ومخاطر قد تؤثر على سير العملية الديمقراطية وتعيد النظام السلطوي ، ومعقدة كونها نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وتتسم بسمة التعقيد كونها تتضمن تغيرات في الاهداف والأبنية ([1]) .

- التدرج والمرحلية : ان عملية التحول الديمقراطي لا تتم بشكل مفاجئ وإنما تمر بعدة عمليات وتحتاج لفترة زمنية تختلف مدتها من دولة الى اخرى ورغم الاختلاف والتباين في درجة الانتقال بين الدول واختلاف العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ([2]) .

- التأثر بالبيئة الداخلية والخارجية : ان عملية التحول الديمقراطي تتأثر بعدة عوامل من البيئة الداخلية والخارجية ، فقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في كشف السياسات الداخلية للدول وساهمت في نقل تجارب الدول في التحول الديمقراطي للدول الاخرى ، والتدخل الخارجي لعب دوراً مؤثراً في ذلك الامر ، اما عن دور البيئة الداخلية فهو اكثر خطورة من البيئة الخارجية لأنه مهما تعاظمت العوامل الخارجية دون ارادة وطنية وتوافق ديمقراطي بين الاطراف السياسية الداخلية لن تنجح تجارب التحول الديمقراطي ([3]) .

وفي خضم الحديث عن التحول الديمقراطي يجب ان نشير الى ان اهم تحدي يواجه التحول الديمقراطي في الدول العربية ومن ضمنها العراق ، الظروف الاجتماعية للمجتمعات العربية المتمثلة في القبلية والطائفية والتعصب جعلت من المهم والضروري اعطاء الاولوية لمعالجة تلك الازمات المجتمعية قبل الانتقال نحو الديمقراطية التي نراها انها فقط اسمية مجردة من محتواها الفعلي ، وقد اشار المفكر والدبلوماسي الجزائري الاخضر الابراهيمي صراحة الى (ان النموذج الديمقراطي المعمول به في الغرب لن يساعدنا في تحقيق اهدافنا في بناء مجتمع تقدمي حديث) وذلك بسبب التبعية من الدول العربية تجاه الدول الغربية ([4])

---

(1) مصطفى بلعور ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية : دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص11.

(2) محمود سليم هاشم شوبكي ، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس (2010-2015) ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2016 ، ص 92 .

(3) المصدر نفسه ، ص 93 .

(4) عبد الوهاب الافندي ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 54.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لكن ان التعاطي الصحيح والمنظم وفق قواعد دستورية تكفل حقوق جميع افراد المجتمع بدون اختلاف وفق مبدأ المواطنة ، ويمكن القول ان وجود مجموعات سكانية ذات تعددية ثقافية وطائفية واجتماعية قد يساعد على خلق التوازن الذي يمنع الاستبداد ، اي موازنة الاستبداد داخل الاطار السياسي نفسه (الدولة) ([1]) .

اي ان وجود التباينات الاجتماعية على اختلاف مسمياتها يمكن ان تكون عامل قوة وضعف او تحدي للتحول الديمقراطي بنفس الوقت وذلك يقف على التعاطي الصحيح مع تلك التباينات .

2_ مبادئ وأسس النظام الديمقراطي .

أ : الفصل بين السلطات .

يقصد بهذا المبدأ عدم تركيز وظائف الدولة واختصاصاتها الرئيسية في يد واحدة ، بل يجب توزيعها على هيئات متعددة ، وعليه فأن هذا المبدأ يقوم على اساس توزيع السلطات على ثلاثة هيئات بحيث تباشر السلطة التشريعية التشريع والرقابة ، والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القانون ، والسلطة القضائية تختص بالفصل في المنازعات التي تطرح امامها بموجب احكام القانون ([2]) ، لكن الفكرة الاساسية التي يقوم عليها هذا المبدأ هو انه لا يوجد هناك استقلال تام بين السلطات ، فالأصل هو وجود تعاون متبادل في سبيل تحقيق الصالح العام ، ولتنظيم العلاقات بين سلطات الدولة نجد ان المفكرين والفقهاء السياسيين قد نادوا بصورة مستقلة عن الاخرى لمنعها من الاستبداد ولضمان مبدأ المشروعية والديمقراطية ، وبهذا يمكن القول بأن مبدأ الفصل بين السلطات يجسد القيمة الديمقراطية ([3]) ، ويعد مبدأ الفصل بين السلطات الضمانة الدستورية للنظام الديمقراطي .

ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من الضمانات المهمة التي تكفل قيام الدولة القانونية ، لأنه الوسيلة الفعالة لكفالة احترام القوانين وتطبيقها ولقد ربط مونتسكيو بين الحرية وبين الصفة الشرعية في الدولة على اساس ان وجود هذه مرهون بتلك ، وبيان ذلك انه اذا اجتمع التشريع والتنفيذ معاً زالت عن القانون صفته الاساسية وهي كونه قواعد عامة مجردة ([4])

(1) ينظر عزمي بشارة ، في المسألة العربية : مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2007، ص149.
(2) هاني علي الطهراوي ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2007،ص 244.
(3) أيرك برندت ، مدخل للقانون الدستوري ، ترجمة : محمد ثامر ، بغداد ، مكتبة السنهوري ، 2012، ص 198.
(4) نقلاً عن مهند صالح الطراونة ، العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني ، عمان ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، 2009، ص 22.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب : العدالة الاجتماعية . يعد مفهوم العدالة الاجتماعية احد اهم المفاهيم الاساسية التي تعتمدها المجتمعات المتحضرة في بناء حياة كريمة ومستقرة لإفرادها ، يقوم هذا المفهوم على تعزيز حقوق الافراد والمساواة بينهم في الفرص والحقوق ، ويعد مفهوم العدالة الاجتماعية نقيض الظلم الاجتماعي الذي يتجسد في عدم الاستقرار والصراعات بين الافراد والمجتمعات ، اذ يعني مفهوم العدالة الاجتماعية احترام الحقوق الطبيعية والوضعية التي يعترف بها المجتمع لجميع افراده كتنظيم العمل وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يحق للأفراد ان يحصلوا عليها (1) ، اي قيام الدولة بتوزيع الحقوق والواجبات بين الافراد حسب كفايتهم في حدود المصلحة العامة .

اما الدكتور (احمد زكي بدوي) فقد عرف العدالة الاجتماعية بأنها تعاون الافراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية (2) .

الملاحظ من هذه التعريفات انها اتفقت على الاركان الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية ومن اهمها.

_ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص

_ التوزيع العادل للموارد في حدود المصلحة العامة وفي ظل الامكانات المتوفرة .

وعلى هذا تصنف العدالة الاجتماعية الى نوعين :

_ العدالة التوزيعية : وتقتضي وجود حكومة قادرة على توزيع الموارد والخدمات بكافة انواعها على الافراد بصورة متساوية مع مراعاة قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية .

_ العدالة التصحيحية : وتقتضي وجود سلطة قوية تعمل على تصحيح الضرر الذي يتعرض اليه المواطن الناجم من اعتداء اشخاص او مؤسسات على حقوقه (3) ، وهنا يدخل الامر في اطار متطلبات التحول الديمقراطي ، اي شرط اساسي لنجاح التحول الديمقراطي هو السير بموجب تصحيح الاختلالات التي تحول دون تطبيق العدالة .

تعد العدالة الاجتماعية احد اهم المقومات الاساسية للديمقراطية الحقيقية كمنظومة حكم متكاملة ، وليس فقط ديمقراطية الانتخابات التي هي وسيلة للاحتفاظ بالسلطة اكثر من كونها مبدأ ديمقراطي ، وهنا يمكن القول ان العدالة الاجتماعية لا تتحقق الا في ظل وجود حكومة تؤمن بالنظام الديمقراطي الحقيقي الذي يتميز بالشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص في ظل قضاء عادل وسلطة قانون ، ووجود دستور يضمن الحريات

(1) جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ج 2 ، 1982، ص 60 .

(2) احمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1982، ص 389.

(3) ينظر احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، 1999، ص 406 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الفردية والعامة ، ان العلاقة جدلية بين وجود العدالة الاجتماعية والنظام الديمقراطي ، اي ان وجود الديمقراطية يفضي الى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ، والسير بموجب العدالة يعمق الديمقراطية او التحول الديمقراطي .

ج : التسامح .

يعد التسامح مفتاحاً لحقوق الانسان والديمقراطية ، وثقافة التسامح تعتبر الاطار المجتمعي الذي تتحرك من خلاله الديمقراطية وهو المبدأ الاساسي الذي يحكم العلاقات البينية داخل المجتمع الواحد ، وقد عرف (محمد عابد الجابري) التسامح على انه موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير سواء كانت موافقة ام مخالفة لمواقفنا ([1]) .

ويمكن تصنيف التسامح من حيث موضوعه الى التسامح الديني والفكري والثقافي والاجتماعي واهما التسامح السياسي موضوع بحثنا الذي يعني بالتسامح السياسي كمقوم او كشرط من اشتراطات النظام الديمقراطي ، ويقصد بالتسامح السياسي قبول واحترام حقوق الاخرين السياسية والاجتماعية مما يبدو غير متاح في حالة تسليم المجتمع لكافة البشر بحقوق متساوية على الرغم من انتمائهم لمعتقدات وسلوكيات مختلفة ، ويعبر عن التسامح السياسي في اطار الحقوق والواجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة تشمل بنطاقها الحرية الدينية ([2]) ، ويعد التسامح السياسي والفكري قيمة مهمة لتعايش وتفاعل الجماعات المختلفة سياسياً وفكرياً ، وهو امر مهم للدولة التي يجب ان لا تقتصر هويتها على عقيد او دين ، لان في ذلك اهداراً لقيمة المواطنة ونزوعاً الى التفرد والتسلط .

يتجسد التسامح السياسي في السماح للمواقف السياسية المختلفة بالمشاركة واحترام المعارضة السياسية لا لمجرد الاقرار بحقها في الحرية فحسب ، بل من اجل تسويغ التسامح السياسي ، فالتسامح يشارك الديمقراطية في تمكين الاقليات السياسية او الدينية او الاثنية من الحضور في المؤسسات الديمقراطية لا بناء على قوتها العددية فحسب ، بل بناء ان تكون ممثلة تمثيلاً في ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها([3]).

(1) محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997، ص 20.

(2) جون رولز ، قانون الشعوب وعودة الى فكرة العقل العام ، ترجمة : محمد خليل ، القاهرة ، المجلس الاعلى للثقافة ، 2007 ، ص 202 .

(3) محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً : الدولة واشتراطات التحول الديمقراطي .

ان الدولة بصفة عامة هي وسيلة لممارسة السلطة والهيمنة داخل المجتمع باعتبارها سلطة لها مشروعيتها، وذلك بغض النظر عن طبيعتها السياسية التي قد تكون مستمدة من الحق احياناً ومن العنف احياناً اخرى، وهي من يضمن تنظيم حياة الافراد والحفاظ على وحدة وتوازن المجتمع بشكل يسمح بسيادة القانون ويخدم المصالح العامة .

1 _ بناء الدولة ضرورة تاريخية .

يعتبر مفهوم الدولة من المفاهيم المركزية في علم السياسة ، بل ان احد التعريفات الشائعة لعلم السياسة هو انه علم الدولة ([1]) ، فالدولة بمفهومها الكلاسيكي التاريخي العام ببساطة كيان عضوي شامل وثابت ومترابط على اقليم من الارض يحقق له الاستقرار في المكان والاستمرار في الزمان وفي ظل سلطة متتابعة أياً كان شكلها ([2])وان التحالفات المؤقتة لجماعات توحدها وحدة المصالح لا تعطي نواة دولة [(3)] .

ومن خلال هذا الفهم تتوضح مكانة ودور الدولة في الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة ، فالمعنى التقليدي للدولة عند الغربيين يعكس في حقيقته فلسفة لا تخص ابعادها الاجتماعية والاقتصادية هدفها الاساس دعم هذه المؤسسة اي الدولة وتمجيدها واستبعاد احتمال تغيرها ، في حين انها لا تأخذ ذلك الطابع عند غالبية الكتاب العرب والمسلمين ([4]) .وهكذا تم وضع الدولة في اطارها الصحيح ، اذ ان الدولة ليست كياناً مضافاً الى المجتمع او مفروضاً عليه بالقوة ([5]) على خلاف ذلك فأن الوظيفة الرئيسية في الدول الحديثة لا يمكن ان تكون الترفع على المجتمع والاكتفاء بدور التدخل الخارجي لحسم الخلافات او حل النزاعات ، وان عليها ان تؤسس وتبدع هي الدولة .

وباختصار لا تقوم السياسة في الدولة الحديثة على افتراض وهمي بأن كل فرد هو بالفطرة سيد وعاقل وحر، ولكنها تجعل من تربية الفرد على السيادة والحرية والعقلانية موضوعها الاول من اجل بناء النظام السياسي والاجتماعي المدني .

---

(1) حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 49.

(2) محمد جابرالانصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994، ص 18.

(3) جوزيف شترايز ، الاصول الوسيطة للدولة الحديثة ، ترجمة : محمد عيتاني ، بيروت ، دار التنوير ، 1982، ص9.

(4) رياض عزيز هادي ، مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 37 ،2008، ص 74.

(5) برهان غليون ، نقد السياسة : الدولة والدين ، الدار البيضاء ،المركز الثقافي العربي ، 2011، ص 164.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ولذلك فأن فكرة الدولة لا ترتبط هنا ارتباطاً لا ينفصم بفكرة الحرية فحسب حتى يمكن القول ان الحرية هي دين الدولة الحديثة ، لكنها لا يمكن ان تنفصل ايضاً عن فكرة الامة بوصفها ائتلاف أناس احرار والمشاركة في الدولة بما تعنيه من مشاركة في القرار ، فهي لا تعبر عن حرية الافراد وكرامتهم فقط ولكنها تعظم ذلك من فرض سيادتهم او تحققهم كوجود سيد وكأفراد اسياد (1) .

في حين تبدو الصورة مغايرة في مجتمعاتنا لان اغلب المشكلات التي تعاني منها الدول العربية في الوقت الراهن انما يرتبط بظروف نشأة هذه الدول ككيانات سياسية ، وان دولاً عربية عديدة لم تستكمل عملية البناء المؤسسي بعد وهو ما ينعكس على طبيعة علاقاتها بمجتمعاتها من ناحية او بالنظام الدولي من ناحية اخرى (2) ، كما ان هناك نوع من التماهي بين كيان الدولة وشخص الحاكم اياً كانت صفته وطريقته وصوله للسلطة ، ويترتب على هذا الامر تداعيات كثيرة ابرزها ان الدولة تتحول الى اداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة الى اساس عائلي ، قبلي ، ديني او ديمقراطي شكلي (3).

وقد تناول (محمد جابر الانصاري) هذه الاشكالية بالتحليل والنقد في عملية النمو التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة ، إذ ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة ، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها في هذه المرحلة من التاريخ العربي حيث لا دولة من قبل ، ان السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة وليس العكس او كما يجب ان يكون ، لذلك فأن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر وربما بالموت ان لم يتم الانتظار حتى يبلغ الوليد سن الرشد ، ولعل الاحساس العفوي لدى عامة المجتمع بهذا الواقع الخطر وهذه المفارقة المرة من ضمن الاسباب التي تساعد الانظمة الحالية في الوطن العربي على الاستمرار في مواقع السلطة ، السلطة التي تتماهى مع الدولة ومع الكيان العام للوطن ، بحيث لو انها انهارت انهار معها هذا الكيان على رؤوس مواطنيه (4)

2 _ اشتراطات التحول الديمقراطي في العراق .

أ : الانتخابات .تجمع الكثير من مصادر القانون الدستوري ان الانتخابات حق لكل مواطن ولا يستثنى من هذا الحق اي شخص بسبب وضعه الاقتصادي او تعليمه او معتقداته سواء كانت دينية او سياسية وهذا

(1) برهان غليون ، مصدر سبق ذكره، ص 169.
(2) حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 53.
(3) المصدر نفسه ، ص 58.
(4) محمد جابر الانصاري ، تكوين العرب السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 190.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يعني ان الاقتراع العام يتعامل ان صح التعبير مع اعضاء المجتمع كمواطنين لهم الحق في انتخابات ممثليهم لممارسة السلطة بصرف النظر عن اية صفة اخرى لهم عدا صفة المواطنة [1] ، ومن اجل تحقيق الغاية المرجوة من الانتخابات فلا بد من وجود قانون انتخابي ينظم هذه العملية فضلاً عن تأمين الدعم اللوجستي وتأمين اجواء مناسبة للمرشحين والناخبين لتحقيق الغرض المطلوب .

ومع ذلك يجب ان ندرك ان الديمقراطية ليست عملية سياسية شكلية تنجز بقوانين انتخابية ، واقتراع الديمقراطية لا تخرج من صناديق الاقتراع وإنما صناديق الاقتراع نتيجة وثمرة من ثمرات المشروع الديمقراطي ، وإلا فأن صناديق الاقتراع توجد بوفرة حتى في البلدان التي يحتكر السلطة فيها حزب واحد [2] .

وهذا الوصف يلامس كثيراً مسيرة التحول الديمقراطي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في العام 1921 الى يومنا هذا ، فبموجب دستور 1925 اصبح العراق دولة دستورية ملكية حيث تضمن الدستور مبدأين رئيسين : اولهما اضفاء مسحة ديمقراطية من خلال ربط تأليف الوزارة وبقائها بموافقة السلطة المنتخبة ، وبذلك تم نظرياً اخضاع الوزارة للمجلس النيابي ، وثانيهما اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات [3] .

على الرغم مما اعترى هذه المسيرة من اخفاقات وقصور في سياستها الداخلية والخارجية كان بإمكان العهد الجمهوري الذي دشن نظامه السياسي في 14 تموز 1958 ان يطور هذه التجربة ، لكن ظروف الصراعات والعنف في اعقاب هذه الثورة وما رافقها من تجاوزات ومؤامرات وانقلابات والتي انتهت الى تشكيل خمسة انظمة حكم في حدود عشر سنوات ، وفي سياق اتساع لغة العنف بين الحاكمين والمحكومين وفي داخل كل منها ،خلقت فرصاً لتجديد القيم البدوية والطائفية بل امتدت الى معظم الاطراف والجماعات العراقية بأحزابها ومنظماتها ومؤسساتها [4] ، وتمكن حزب البعث في 17 تموز من العام 1968 من السيطرة على مقاليد السلطة والانفراد بها ، وعلى الرغم من تقييد الحريات وضعف المشاركة السياسية وهيمنة الحزب الواحد فأن هذه الفترة الممتدة الى عام 1979 قد تميزت بتطور القطاع الزراعي والصناعي والتعليمي والصحي والخدمي ونمو دخل الفرد*

---

(1) منذر الشاوي ، فلسفة الدولة ، بغداد ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص 207 .

(2) عبد الاله بلقزيز ، الدولة والسلطة الشرعية ، بيروت ، منتدى المعارف ، 2013، ص 198.

(3) نزار توفيق حسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، بغداد ، مكتبة الكندي ، 1984، ص 54.

(4) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 ، ص 256.

* 1_نظام حكم عبد الكريم قاسم بعد اقصائه عبد السلام عارف من السلطة 1958_1963
2_ نظام حكم البعث 8 شباط 1963 _ 18 تشرين الثاني 1963
3_ نظام عبد السلام عارف 18 تشرين الثاني 1963 _14 نيسان 1966 .
4_ نظام عبد الرحمن عارف 14 نيسان 1966 _ 17 تموز 1968 .
5_ نظام البعث 17 تموز 1968 _ 1979

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وشهدت المرحلة الثانية لحكم البعث بعد استيلاء صدام حسين على السلطة في 17 تموز 1979 وإعدام غالبية قيادة حزب البعث آنذاك تحت ذريعة وجود مؤامرة ، تداعيات خطيرة ابرزها اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، والغزو العراقي للكويت في عام 1990 وانعدام الحريات وانخفاض مستوى دخل الفرد والتضخم الاقتصادي وجدت منها الولايات المتحدة الفرصة المواتية لاحتلال العراق في 9/4/ 2003 وإنهاء نظام صدام حسين .

لكن الاشكالية التي برزت ببعدها الخارجي الذي يتمثل في ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن جادة وصادقة في ارساء الديمقراطية وتهيئة ظروف ومستلزمات التحول الديمقراطي لان ما يهمها مصالحها النفط وحماية اسرائيل ، والبعد الداخلي ان القوى والأحزاب السياسية لم تدرك ان السير نحو الديمقراطية يتطلب احزاب وطنية تقوم على القيم والمبادئ الوطنية وتكون متفقة قولاً وعملاً على تحريم العنف والاحتكار السياسي في اطار الحزب او السلطة والقبول بالتداول السلمي للسلطة في ظل توفير آلية انتخاب حرة ونزيهة وتلتزم فعلاً بحقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية اضافة الى القبول بالتعددية وتجنب المطلق لصالح الافكار والقناعات النسبية ، وهنا من المفيد ملاحظة امرين : اولهما ان التعددية لا تعني تركيز الانقسامات الاثنية ، المذهبية ، الطائفية والقبلية ، وثانيهما ان الاقرار بالحقوق لجميع التنوعات اللغوية والقومية في البلاد لا يعني القبول بانفصام وانفصال هذه المجموعات عن بعضها او عن محيطها الاجتماعي لان هذه الحالة تقود الى اضمحلال الدولة _ المجتمع والوقوع في براثن التعصب والتجزئة (1) .

ان الترويج لمقولة تأسيس نظام ديمقراطي لمرحلة ما بعد صدام حسين سوف يكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة ، تنطوي على تبسيط للأمور وتجاهل لكثير من المعطيات المهمة ذات الصلة بهذا الموضوع ، وذلك ليست لاستحالة بناء الديمقراطية في العراق ، ولكن لان هذه العملية معقدة ولها شروطها ومتطلباتها العديدة التي يتطلب توفيرها وإنضاجها (2) ، ذلك لان الديمقراطية عملية تاريخية حضارية تتطلب تقليداً واقعياً في سياق دراسة منهجية لواقع المجتمع وقدراته ورغباته من اجل اختيار البرامج الاكثر ملائمة وإمكانية في سياق مسيرة التحول ، وتتطلب هذه المهمة تحديد المضامين الفكرية ، النموذج الملائم للتحول الديمقراطي، استراتيجية التنمية ، نظم القيم الاجتماعية ، العملية الانتاجية ، القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص منها العولمة وكيفية الاستفادة منها ومواجهة سلبياتها (3) .

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 135 .

(2) حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 143.

(3) عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 136 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لكن هذه الرؤية لم يتم العمل بها ، فعلى الرغم من الانتقال الى التعددية السياسية والحزبية ، فان اجراء انتخابات حرة ونزيهة تمثل مدخلاً في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية لا يمكن تصديقها وإجرائها ، لان النظم الحاكمة حرصت وتحرص على تنظيم وإدارة هذه الانتخابات بالشكل الذي يضمن فوز حزب الحكومة او المرشحين الموالين لها ، ويتم ذلك من خلال اساليب عديدة ابرزها تفصيل القوانين الانتخابية والدوائر الانتخابية على النحو الذي يقلص من فرص عناصر وأحزاب المعارضة في الفوز ، فضلاً عن عدم حياد اجهزة الدولة ومؤسساتها في الانتخابات وكثرة عمليات التزوير ، قادت هذه الحالة الى ضعف المشاركة في الانتخابات نظراً الى عدم ثقة قطاعات واسعة في نزاهتها وشعورهم بان نتائجها محسومة سلفاً سواء شاركوا فيها ام لم يشاركوا [1] .

ب : جدلية الدولة والمواطنة .

يقوم النظام السياسي الحديث على مبدأ المواطنة وهي علاقة انتماء الى جماعة وطنية عليا والى دولة تعبر عن كيانها باعتبارها جماعة سياسية ، والمبدأ هذا لا يلحظ اصول المواطن الثقافية او الدينية او العرقية ، وإنما يلحظ حصراً رابطة الانتماء الى الجماعة الوطنية وما يترتب عليها من حقوق وواجبات ([2])، وبناء على ذلك فأن المواطنة هي رابطة التعايش السلمي بين افراد يعيشون في بقعة جغرافية محددة وفقاً لمبدأين : عدم التمييز والمساواة ، وبالتالي تشكل المواطنة احد اهم الاسس التي تقوم عليها الدولة الحديثة، فالمواطنة ليست مجرد انتساب صوري بين افراد المجتمع ودولتهم ، بقدر ما هي اساس العلاقة بين الفرد ومن ثم المجتمع بدولتهم التي ينتمون اليها ، وهي على ذلك من مستلزمات الانتماء الى دولة كوحدة اساسية متكاملة تمنح حقوقاً وتستلزم واجبات ([3]) . والقضية (المسألة) التي تستدعي تسليط الضوء عليها وتثير اشكالية كبيرة ، هو هل تم احراز تقدم في هذا الجانب ، ونعني به تبني خيار الدولة ام ان السياسة فيه تتحدث بلغة طائفية ومذهبية وعشائرية وعرقية بدلاً من لغة المواطنة ، وما برح التنافس فيه يجري باسم هذا المبدأ او ذاك بعيداً عن فضاءات السياسة والمصالح العامة ، ومابرح زعماء الطوائف والعشائر ومشايخ الدين يحتلون في المشهد السياسي مكان الصدارة ويديرون مصائر المجتمع ([4]) .

---

(1) حسنين توفيق ابراهيم ، النظم السياسي العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 104 .

(2) عبد الاله بلقزيز ، الدولة والسلطة الشرعية ، مصدر سبق ذكره ، ص 187 .

(3) صبا حميد صالح التميمي ، اشكالية العلاقة بين المواطنة والتغيير في الدول العربية : مصر انموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2016، ص 7 .

(4) عبد الاله بلقزيز ، المصدر الاسبق ، ص 188 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يمر العراق حالياً بعمليتي بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت والصلة بين العمليتين قوية ، بل انهما اقرب الى ان تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر ، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور فأنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها الى توسيع دعائم المشاركة في الحكم ([1]) ، وهنا تبدو الحاجة ماسة الى بلورة علاقة صحيحة بين اطراف المعادلة الفرد / المجتمع _ الدولة .

_ الفرد الناقد لذاته والمتحاور مع الآخر للوصول لمشتركات تقضي لخلق مسارات صحيحة في العمل السياسي .

_ المجتمع المدني . التأكيد على ان هناك علاقة حتمية وجدلية بين المجتمع المدني والتطور الديمقراطي ولاسيما في تبني مؤسسات المجتمع لعلاقات تقوم على تقديس حق الاختلاف في الآراء والمصالح المادية والمعنوية في داخل مؤسساتها وفيما يخص علاقاتها مع بعضها البعض ومع الدولة كذلك ([2]) .

ان المجتمع المدني مطلوب منه ان يتصف بالاستقلال الذاتي والتمويل الذاتي حيث يتيح له الحيز الذي يشغله بين الحكومة والأفراد ، ان يراقب أداء الحكومة لتعزيز الحقوق والحريات الاساسية ، لكن ذلك لا يعتبر نوع من الخصومة مع الحكومة بل ان التعاون وبناء الثقة مسألة مطلوبة لأداء هذه المنظمات وكسب مزيد من الثقة والسلطة ([3]) ، والمطلوب من الدولة ان تكسب رضا المواطن عن مجمل سياستها وان تستند في عملها الى الدستور والقانون ، وبخلاف ذلك فأنها تكون فاقدة الشرعية وغير مستقرة وغير آمنة .

والمطلوب كما يرى الدكتور محمد عابد الجابري هو : [4]

_ تحويل القبيلة في مجتمعنا الى لا قبيلة اي الى تنظيم مدني ،سياسي ، اجتماعي وأحزاب نقابات ، جمعيات حرة ومؤسسات دستورية .

_ تحويل الغنيمة الى اقتصاد ضريبة ، وبعبارة اخرى تحويل الاقتصاد الريعي الى اقتصاد انتاجي .

---

(1) سعد حميد ابراهيم ، آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الدامعة المستنصرية ، العدد 8 ، 2008 ، ص 201 .

(2) المصدر نفسه ، ص 198 .

(3) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 326.

(4) محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 4،2000، ص 374.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

_ تحويل العقيدة الى مجرد رأي ، فبدلاً من التفكير المذهبي الطائفي المتعصب الذي يدعي امتلاك الحقيقة ، يجب فسح المجال لحرية التفكير ، لحرية المغايرة والاختلاف وبالتالي التحرر من سلطة الجماعة المغلقة ، دينية كانت او حزبية او اثنية .

ج : الاداء الوظيفي (الانجاز) .

ارتبط مفهوم وظائف الدولة في ادبيات العلوم السياسية بمعيارين رئيسيين ، يتمثل المعيار الاول في قدرة الدولة على تلبية الحاجات لمواطنيها مثل الامن والتعليم والصحة والخدمات واستناداً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من وظائف الدولة ، يعبر عن النوع الاول بالوظائف السياسية _الامنية مثل الامن والنظام وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية والفصل في المنازعات الفردية من خلال القضاء ، ورعاية وتطوير العلاقات الخارجية مع الدول الاخرى [1] ، ويتعلق النوع الثاني بالوظائف اللاقتصادية _ الاجتماعية مثل علاقة الدولة بعملية الانتاج وتوزيع الموارد في المجتمع وتعظيم فرص التنمية التي تتطلب اربعة شروط ضرورية هي : حرية صنع القرار في ظل الاستقلال ، المشاركة في اطار الديمقراطية ، العدل في سياق التوزيع ، الامن في ظل قوة دفاعية متطورة [2] ، والاستمرار في سياسات الاصلاح الاقتصادي التي تصب في تطوير القطاعات المالية ، الصناعية ، الزراعية ومغادرة مفهوم الدولة الريعية *

ويتمثل المعيار الثاني في السيادة الوطنية اي تكون للدولة السلطة العليا في ادارة شؤونها سواء كان ذلك في اقليمها ، او في اطار علاقتها بالدول الاخرى وبالتالي تتضمن السيادة قدرة الدولة كتنظيم سياسي واجتماعي يحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة على بسط سلطتها ونفوذها بشكل كامل على مواطنيها داخل اقليم بحدوده السياسية المعلومة ، وكذلك تتضمن وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية [3] .

---

(1) جمال محمد سليم ، معضلة الاختيار : النماذج الاربعة للدولة الحديثة : اتجاهات نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 189 ،2012، المجلد 47 ، ص 20 .

(2) عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 233.

* طرح مفهوم الدولة الريعية عالم الاقتصاد الايراني حسين مهداوي في عام 1970 وعرفها بأنها نمط من انماط الدولة التقليدية التي تعيش على ريع مواردها الطبيعية والتي تبدو غير راغبة او قادرة على الاصلاح او الدمقرطة او التغيير نحو الافضل . انظر : جمال محمد سليم ، المصدر الاسبق ، ص 21 .

(3) جمال محمد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لقد شهد العراق تحولات سياسية للفترة الممتدة من 14 تموز 1958 الى 9 نيسان 2003 ، وعلى الرغم ما صاحب هذه التحولات من عنف سياسي وضعف المشاركة السياسية وغياب ثقافة التسامح فأن الدولة ومؤسساتها ظلت قائمة ولم يحصل ما حصل في عام 2003 بعد الاحتلال الامريكي للعراق (1) .

ان الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة في العراق بعد احتلاله اشبه بالكارثة التي حلت على الدولة والمجتمع على حد سواء ، ولو كان المفكر الاستراتيجي الالماني كارل فون كلاوزفيتز حياً لكان قد ذكر بمدى اهمية ان يعرف المرء متى يذهب الى الحرب وأي نوع من السلام يريد (2) .

ومن بين الموضوعات الخلافية والتي اثير حولها جدل كبير (الدستور) والذي يحمل في ثناياه الكثير من الالغام على حد وصف الدكتور عامر حسن فياض (3) ، ومرد ذلك حالة الصراع وانعدام الثقة بين اطراف العملية السياسية الذي لم يوفر بيئة ملائمة لمناقشة هذه القضايا برؤية وطنية خالصة من اولى اهدافها اعادة الاعتبار للدولة وتعزيز مكانتها ودورها ، ورفض كل مظاهر الاستقواء والعصاية على الدولة والشعب، لأنه وفي غياب سلطة الدولة ينتفي الشرط المسبق للحضارة (4) .

فعندما يغيب دور الدولة ام يتم تغييبه حينها لا يمكن الحديث عن سيادة داخلية التي هي الشرط الضروري للسيادة الخارجية ، وكذلك المثال ذاته ينطبق على جدلية العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وبكلمات اكثر دقة تتطلب مهمة دعم السياسة الخارجية ، وبكلمات اكثر دقة تتطلب مهمة دعم السياسة الخارجية معها وبخطوات اسرع عملية التنمية الاقتصادية وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي لتحسين وتطوير موقع العراق في الساحة الدولية ، ذلك ان التعامل سواء كان فردياً على مستوى اشخاص او دولياً ، يقوم عادةً على مركز الشخص في مجتمعه ومركز الدولة في مجتمعها ، وهذا المركز يتحقق من خلال العلم _ التنمية الذي يولد القدرة والقوة (5) .

---

(1) حميد نفل النداوي ، ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الأنا والأخر ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 8 ، 2008 ، ص 157.

(2) هانز فون سبوتنك ، ما بعد الحرب وما قبل السلام : العراق الى اين ؟ ، مجلة المستقبل ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 317، 2005 ، ص 41.

(3) عامر حسن فياض ، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 8 ، 2008 ، ص 128_ ص 130 .

(4) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، لندن ، دار كوفان ، 1992 ،ص 318.

(5) عبد الوهاب حميد رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص 312.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة:

يعد وجود الدولة متمثلة بسلطاتها الثلاث (التنفيذية .التشريعية . القضائية) شرطاً ضرورياً وحاسماً في عملية التحول الديمقراطي ، والتأكيد على العلاقة الجدلية بين الفرد _المجتمع _الدولة وان اي خلل او سوء فهم لهذه العلاقة يقوض الاستقرار السياسي ويعرقل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتشكل مبادئ التسامح والعدل والفصل بين السلطات الاسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي وغيابها يمثل انتكاسة لهذا المشروع ، ولابد للدولة من برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي يعزز شرعيتها يتمثل في اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحقيق تنمية اقتصادية وإعلاء فكرة المواطنة وتعزيز حقوق الانسان وان تكون للدولة سيادة داخلية وخارجية واضحة المعالم في المحيطين الاقليمي والدولي وتضع المصلحة الوطنية في المقام الاول ، وان شرعية الدولة ونظامها واستقرارها يعتمدان على درجة تمثيلها للمكونات الاجتماعية كافة من دون تمييز .

References:

1 .Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Social Terms, Beirut, Lebanon Library, 1982.
2 .Ihsan Muhammad al-Hasan, Encyclopedia of Sociology, Beirut, Arab Encyclopedia House, 1999.
3 .Jamil Saliba, Philosophical Dictionary, Beirut, Lebanese Book House, Vol. 2, 1982.
4 .Nazim Abdul Wahid al-Jasour, Encyclopedia of Political, Philosophical and International Terms, Beirut, Arab Renaissance House, 2008.
5 .Eric Brandt, Introduction to Constitutional Law, translated by: Muhammad Thamer, Baghdad, Al-Sanhouri Library, 2012.
6 .Burhan Ghalioun, Criticism of Politics: State and Religion, Casablanca, Arab Cultural Center, 2011.
7 .Charles Tilly, Democracy, translated by: Muhammad Fadel Tabakh, Beirut, Arab Organization for Translation, 2010.
8 .John Rawls, The Law of Nations and the Return to the Idea of Public Reason, translated by: Muhammad Khalil, Cairo, Supreme Council for Culture, 2007.
9 .Joseph Stride, The Medieval Origins of the Modern State, translated by: Muhammad Itani, Beirut, Dar Al Tanweer, 1982.
10 .Hassanein Tawfiq Ibrahim, Arab Political Systems: Modern Trends in Their Study, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2005.
11 .Raad Naji Al-Jaddah and others, Human and Child Rights and Democracy, Baghdad, Ministry of Higher Education and Scientific Research, 2001.
12 .Robert McIver, The Formation of the State, translated by: Hassan Saab, Beirut, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, 1996.
13 .Suleiman Abdel Moneim, The State in Crisis and the Confused Society, Beirut, Arab House for Science Publishers, 2012.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

14 .Abdel-Ilah Belqaziz, The State in Contemporary Islamic Thought, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2nd ed., 2004.
15 .Abdel-Ilah Belqaziz, The State and Legitimate Authority, Beirut, Knowledge Forum, 2013.
16 .Abdel-Wahhab Hamid Rashid, Democratic Transformation in Iraq, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2013.
17 .Abdel-Wahhab El-Afandy, Political Culture and the Crisis of Democracy in the Arab World, a group of authors, Interpretation of the Democratic Deficit in the Arab World, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2011.
18 .Abdel-Hamid Ismail Al-Ansari, Shura and Its Impact on Democracy, Beirut, Modern Library Publications, 1998.
19 .Azmi Bishara, On the Arab Question: Introduction to an Arab Democratic Statement, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2007.
20 .Ali Al-Wardi, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, London, Kofan House, 1992.
21 .Ali Khalifa Al-Kuwari, The Concept of Contemporary Democracy, a group of authors, The Democratic Issue in the Arab Homeland, Beirut, Arab Unity Studies Center, 2nd ed., 2002.
22 .Muhammad Abed Al-Jabri, Democracy and Human Rights, Beirut, Arab Unity Studies Center, 2nd ed., 1997.
23 .Muhammad Abed Al-Jabri, Contemporary Thought Issues, Beirut, Arab Unity Studies Center, 1997.
24 .Muhammad Abed Al-Jabri, The Arab Political Mind: Its Determinants and Manifestations, Beirut, Arab Unity Studies Center, 4th ed., 2000.
25 .Muhammad Jaber Al-Ansari, The Political Formation of Arabs and the Meaning of the State of Qatar, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1994.
26 .Muhammad Thamer, Human Rights: General Principles and Origins, Baghdad, Al-Sanhouri Library, 2012.
27 .Muhannad Saleh Al-Tarawneh, The Relationship between the Executive and Legislative Authorities in the Parliamentary System, Amman, Dar Al-Warraq for Publishing and Distribution, 2009.
28 .Munther Al-Shawi, The Philosophy of the State, Baghdad, Al-Dhakira for Publishing and Distribution, 2013.
29 .Nizar Tawfiq Hasso, The Struggle for Power in Royal Iraq, Baghdad, Al-Kindi Library, 1984.
30 .Hani Ali Al-Tahrawi, Political Systems and Constitutional Law, Amman, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2007.
31 .Walid Shahib Al-Hilli and others, Education on Human Rights, Baghdad, Iraq Institute for Strategic and Future Studies, Al-Ahmad Press, 2007.
32 .Saba Hamid Saleh Al-Tamimi, The Problematic Relationship between Citizenship and Change in Arab Countries: Egypt as a Model, Master's Thesis, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2016.
33 .Mahmoud Salim Hashem Shobaki, Ennahda Movement Policies and Their Impact on Democratic Transition in Tunisia (2010-2015), Master's Thesis, College of Graduate Studies, An-Najah National University, Palestine, 2016.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

34 .Mustafa Balour, Democratic Transformation in Arab Political Systems: A Case Study of the Algerian Political System, PhD Thesis, Faculty of Political Science and Media, University of Algiers, 2010.
35 .Mina Ishaq Boulos, Democratic Transformation and Change in Foreign Policy: A Study of South Korea's Policy towards North Korea during the Period (1986 to 2007), Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2012.
36 .Jamal Muhammad Salim, The Dilemma of Choice: The Four Models of the Modern State: Theoretical Trends, International Politics Magazine, Issue 189, Volume 47, 2012.
37 .Hamid Nafl Al-Nadawi, The Culture of Tolerance and the Dialectic of the Relationship between the Self and the Other, Political and International Magazine, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 8, 2008.
38 .Riyadh Aziz Hadi, The Concept of the State and Its Emergence in Ibn Khaldun, Journal of the College of Political Science, University of Baghdad, Issue 37, 2008.
39 .Saad Hamid Ibrahim, Prospects for Strengthening Cooperation between Civil Society and Democracy in Iraq, Political and International Magazine, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 8, 2008.
40 .Amer Hassan Fayyad, Strengthening Iraqi National Unity between Federalism and Centralism and Amending the Constitution, Political and International Magazine, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 8, 2008.
41. 6Abdul Wahab Mahmoud Al-Masry, Shura, Democracy and the Relationship between Them, Political Thought Magazine, Damascus, Arab Writers Union, Issue 2. 42. Hans von Sputnik, After the War and Before the Peace: Where is Iraq Going?, Al-Mustaqbal Magazine, Beirut, Arab Unity Studies Center,

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/